جامعة ديالى المادة / تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر
كلية التربية الاساسية
المرحلة / الثانية
قسم التاريخ
الفصل الدراسي / الثاني
استاذ المادة / م.د. اياد تركان ابراهيم الدليمي

المحاضرة الثانية

اقتحام الباستيل واستمرار الثورة

تزامنًا مع التطورات في الجمعية الوطنية، نشر نيكر بيانات غير دقيقة حول ديون الحكومة، رافعًا عنها صفة السريّة وجاعلاً إياها متاحة للشعب. كانت ماري انطوانيت تسعى مع الشقيق الأصغر للملك الكونت دي أرتواز، على خلع نيكر من منصبه بناءً على اقتراح مجلس مستشاريها . غير أن الملك ، وخلافًا لرغبة الملكة ، منح نيكر صلاحية إعادة هيكلة وزارة المالية الفرنسية كلها ، إثر نشره بيانات الدين العام . ما قام به الملك ، يفسّر بخوفه من انتفاضة الباريسيين في اليوم التالي لاطلاعهم على تلك البيانات . وبكل الأحوال فإن حشد الجيش من المناطق إلى باريس ، وإغلاق الجمعية الوطنية ، والبيانات المالية ، فضلاً عن كون بعض الجند الذين تمّ استقدامهم للعاصمة من المرتزقة الأجانب العاملين في الجيش الفرنسي ، هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى انتشار الغوغاء ، والفوضى وعمليات سلب ونهب والشغب في باريس وكان بعض مرتكبيها من جند الجيش ذاته . وهو ما دعم بانتشار إشاعات بأن لويس السادس عشر سيحل الجمعية ، ولذلك قررت مجموعة من الباريسيين المنتفضين في المدينة يوم ١٤ يوليو السيطرة على مخازن السلاح والذخيرة الموجودة داخل قلعة الباستيل ، والتي كان ينظر إليها كرمز للسلطة الملكية في البلاد . وبعد عدة ساعات من القتال ، سقط السجن في بعد ظهر ذلك اليوم بأيدي المنتفضين . وعلى الرغم من طلب وقف إطلاق النار من قبل الحكومة ، إلا

أن مجزرة قد وقعت بشكل متبادل بين كلا الطرفين خلال عملية الاقتحام ، أيضًا فإن محافظ السجن ماركيز دي برنارد قتل ، وقطع رأسه ووضع على رمح ، وسار المتظاهرون به في شوارع المدينة . لم يكن سجن الباستيل يحوي سوى سبعة سجناء فقط أربعة مزورين ، واثنين من النبلاء قيد التوقيف لضبطهما في سلوك غير أخلاقي ، وأحد المتهمين بجريمة قتل ، غير أنّ الباستيل كان رمزًا قويًا لكل شيء مكروه في النظام القديم . بعد العودة من الباستيل ، اتجه المتظاهرون نحو فندق دي فيل ، في مركز المدينة ، وقاموا فيه بذبح رئيس البلدية جاك دي فليسيه غدرًا . أعربت الحكومة عن قلقها إزاء أعمال العنف في باريس ، واستدعي الحرس الوطني إليها وقام سيلفان بايلي رئيس الجمعية الوطنية ، بزيارة الملك في ١٧ يوليو في محاولة لتهدئة الموقف . غير أن السلطة فشلت في ذلك ، مع انتشار أعمال العنف العشوائية والسرقة ، وامتدادها من باريس لمختلف أنحاء البلاد ، في حين قام الكثير من طبقة النبلاء خوفًا على سلامتهم ، بالانتقال إلى البلدان المجاورة وكثيرون منهم ، موّلوا ما عرف لاحقًا بالثورة المضادة .

في أواخر يوليو، كانت روح التمرد قد انتشرت وترسخت في جميع أنحاء فرنسا؛ وفي مختلف المناطق الفرنسية بدأ العديد من الفلاحين تشكيل ميليشيات غير نظامية وتسليح أنفسهم ضد الغوغاء وقطاع الطرق وهاجموا قصور النبلاء كجزء من التمرد الزراعي العام على الإقطاع يضاف إلى ذلك انتشار الشائعات بشكل كبير ، وحدوث ما يشبه جنون العظمة ، متزامنة مع الاضطرابات الأهلية الواسعة النطا، والتي كانت كفيلة بتقويض وانهيار القانون والنظام العام .

اعلان حقوق الانسان والمواطن

والذي أعلنته الجمعية الوطنية في ٤ آب ١٧٨٩، ألغت الجمعية التأسيسية الوطنية الإقطاع رسميًا ، وكانت بذلك المرة الأولى التي تفلح فيها ثورة فلاحية بتحقيق أهدافها . فعن طريق ما يعرف باسم مراسيم أغسطس ، تم تجريف الحقوق الإقطاعية سواءً على العقارات أو الأراضي الزراعية . ومع تطبيق هذه المراسيم ، فقد النبلاء والكنيسة ، والبلديات ، والشركات الخاصة ، كافة الامتيازات الذين تمتعوا

بها سابقًا . في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩، نشرت الجمعية الوطنية إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، والذي كان عبارة عن وثيقة حقوق أو مبادئ فوق دستورية ذات أثر قانوني ، أصدرتها الجمعية الوطنية ليس فقط باعتبارها هيئة تشريعية ، بل بوصفها هيئة تأسيسية لوضع دستور وعقد اجتماعي جديد . قررت الجمعية إلغاء مجلس الشيوخ اللذين يعينهم ولي العهد ، وقلصت صلاحيات الملك ، ساحبة منه حق النقض ، مستبدلة إيّاه بإمكانية تأخير تنفيذ القوانين دون أن يتمكن من رفضها أو نقضها . أخيرًا قامت الجمعية بإعادة التقسيم الإداري للبلاد ، بحيث ألغت التقسيم التاريخي للمحافظات الفرنسية ، وأعادت رسم الخريطة الإدارية ، فاستحدثت ٨٣ محافظة ، متساوية في المساحة وعدد السكان . ووسط انشغال الجمعية في الشؤون الدستورية ، كانت الأزمة المالية تتفاقم ، وعدم معالجتها قد أفضى فعليًا إلى زيادة العجز فقررت الجمعية إزاء هذا الوضع ، منح نيكر حق التصرف بالإدارة المالية الفرنسية بشكل كامل ، وبذلك غدا نيكر "ديكتاتور مالي . "انطلقت يوم ٥ نشرين الاول ١٧٨٩ حشود من النساء نحو قصر فرساي ، كانت بداية التجمع في وسط المدينة لمطالبة البلدية بمعالجة المطالب النسائية ، والاستجابة للحالة الاقتصادية الصعبة التي يواجهنها ، وخاصة نقص الخبز كما طالبت المسيرات النسائية ، بإيقاف «العراقيل الملكية» لمنع الجمعية الوطنية من أداء «شواغلها الإصلاحية« ، وطالبت أخيرًا بانتقال الملك إلى باريس كدليل على حسن نواياه في القرب من الشعب ، ومعالجة مشاكله وفقره المنتشر على نطاق واسع . عدم تحقيق مطالب النسوة المتظاهرات في ساحة البلدية في باريس ، دفعهنّ للتوجه إلى قصر فرساي ، يحملنّ مدافع وأسلحة خفيفة . قدّر عدد المتظاهرات بنحو من ٧٠٠٠ امرأة ، في حين قام ٢٠.٠٠٠ عنصر من الحرس الوطني بتأمين مقر السكن الملكي. حاولت النسوة اقتحام القصر، ما أسفر عن مقتل عدة حراس ، قائد الحرس الوطني تمكن من إقناع الملك بأهمية الانتقال إلى باريس لتغدو مقر الإقامة الملكية ، وهو ما تمّ فعلاً في ٦ أكتوبر ١٧٨٩ ، حين انتقل الملك والعائلة المالكة من قصر فرساي إلى باريس تحت حماية الحرس الوطني . ذلك لم يؤد لشيء ، سوى ترسيخ شرعية الجمعية الوطنية

الـثـورة والـكـنـيـسة

حدثت فوضى داخل كنيسة في ستراسبورغ ، بعد اقتحامها خلال الثورة . كانت الكنيسة الكاثوليكية أكبر مالك للأراضي في البلاد ، إذ يعتبر ١٠% من الأراضي الفرنسية ملك شخصي لها سوى ذلك ، فقد كانت معفاة من الضرائب ، ولها حق إدارة العشور، أي دفع المواطن الكاثوليكي ١٠% من دخله ليعاد توزيعه على الأكثر فقرًا ومن لا دخل لهم ، وسلسلة امتيازات تشريفية أخرى كانت مجموعة من الفرنسيين تثير ثروة الكنيسة حفظيتها ، مدعومة بكتابات أقلية من المفكرين الفرنسيين خلال عصر التنوير أمثال فولتير والتي وجدت صداها في الجماهير، "فتشويه" سمعة الكنيسة الكاثوليكية كان كافيًا لزعزعة استقرار النظام الملكي ، وكما يقول المؤرخ جون مكمانرس "في المملكة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر، كانت تحدث مشاكل وخلافات بين العرش والكنيسة ، لكنهما في تحالف وثيق ، وانهيارهما في وقت واحد ، هو البرهان النهائي على ترابطهما . "هذا الاستياء من الكنيسة ، أضعف قوتها خلال افتتاح الجمعية الوطنية في مايو ١٧٨٩، وعندما تم إعلان الجمعية الوطنية كممثل للشعب في يونيو ١٧٨٩، صوّت أغلب رجال الدين مع ممثلي الطبقة الثالثة ، غير أن ذلك لم يقلل من الاستياء والنقمة ، في ٤ اب ١٧٨٩ تم إلغاء سلطة الكنيسة في فرض العشور، وفي خطوة لحل الأزمة المالية أعلنت الجمعية في ٢ نوفمبر ١٧٨٩ أن جميع ممتلكات الكنيسة "هي تحت تصرف الأمة" ، ومع طرح عملة جديدة في السوق ، كان ذلك يعني فعليًا ، تغطية قيمة ممتلكات الكنيسة المنقولة والغير منقولة ، للعملة الجديدة في ديسمبر ، دخل القرار حيّز التنفيذ ، وبدأت الجمعية الوطنية تبيع الأراضي والعقارات التابعة للكنيسة لمن يدفع «أسعارًا أعلى» . وفي خريف ١٧٨٩، ألغيت قوانين تشجيع الحركة الرهبانية ، وفي ١٣ شباط ١٧٩٠ تم حلّ جميع الجماعات الدينية في البلاد ، وسمح للرهبان والراهبات ترك الأديرة ، غير أن نسبة قليلة منهم خرجت من الأديرة في نهاية المطاف .

أصدرت الجمعية في ١٢ تموز ١٧٩٠ ، «نظام الحقوق المدنية لرجال الدين» ، اعتبر بموجبه رجال الدين «موظفي حكومة» ، وأنشأت الجمعية نظامًا

جديدًا للكهنة والأساقفة والرعايا ، كما حددت أجورهم . بموجب النظام الجديد ، كان الأسقف ينتخب من قبل مؤمني الأبرشية ، ما يشكل نفيًا لسلطة بابا روما على الكنيسة الكاثوليكية الفرنسيّة . في تشرين الثاني ١٧٩٠، طلبت الجمعية الوطنية من جميع رجال الدين ، قسم يمين الولاء للدستور المدني الفرنسي ، ما خلق انقسام في أوساط رجال الدين ، بين أداء اليمين المطلوبة ، وبين أولئك الذين رفضوا وحافظوا على "وفائهم" للبابوية ، في المحصلة ٢٤% من رجال الدين أقسموا اليمين وان عزوف رجال الدين عن القسم ، قد دفع إلى نقمة وسخط شعبيين ، خرجت العديد من المطالبات "بنفيهم وترحيلهم قسرًا وإعدام الخونة". البابا بيوس السادس، قبل مبدأ الدستور المدني للدولة ، غير أنه رفض أن قانون ينظم علاقة الأساقفة والرعايا خلافًا للقوانين الكنسيّة ، وعزل من الكنيسة من قبل بالنظام الأسقفي الجديد . المرحلة اللاحقة ، هي «عهد إرهاب» ، تزايدت المحاولات سواءً شعبية أم داخل الجمعية الوطنية ، للقضاء على الدين ، فذبح كهنة ، ودمرت كنائس وأيقونات في جميع أنحاء فرنسا ، كما منعت المهرجانات الدينية والأعياد ، وأعلن البعض عن إعلان «ديانة العقل» لتكون الخطوة الراديكالية الأخيرة ضد الديانة. بكل الأحوال ، لا يمكن تعميم ما حدث: لقد أدت هذه الأحداث إلى خيبة أمل واسعة النطاق في الأوساط المؤمنة، وتم السعي لمكافحتها في جميع أنحاء فرنسا كما اضطر رئيس لجنة السلامة العامة في الجمعية الوطنية التنديد بالحملة . النظام المدني للأساقفة الذي اقترحته الجمعية الوطنية ، أنهي عام ١٨٠١ بالاتفاق بين نابليون الأول والكنيسة ، واستمر بعد نابليون حتى ألغته الجمهورية الفرنسية الثالثة عن طريق الفصل بين الكنيسة والدولة في ١١ كانون الاول ١٩٠٥ أدى اضطهاد الكنيسة إلى ثورة مضادة معروفة باسم الثورة في فينديي ، والذي يعتبر قمعها أول إبادة جماعية في التاريخ الحديث .

العهد الارهابي

عبر لجنة السلامة العامة في إطار حكم ماكسمليان روبسير، وحكومة اليعاقبة، انطلق حكم الإرهاب في فرنسا ووفقًا لسجلات المحفوظات أعدم ما لا يقل

١٦,٥٩٤ شخص باستخدام المقصلة أو خلاف ذلك من التهم المتعلقة بأنشطة مضادة للثورة بعض المؤرخين قالوا بأن حوالي ٤٠,٠٠٠ سجين أعدموا دون محاكمة ، أو في ماتوا نتيجة سوء ظروف السجون في انتظار المحاكمة . في ١٣ تموز ، اغتيل جون بول مارات ، زعيم نادي اليعاقبة والصحفي المعروف بلغته المتعطشة للدماء ، من قبل شارلون كورداي ، ما أدى لزيادة النفوذ السياسي لليعاقبة . أزيل في الخطوة التالية جورج دانتون ، نزعيم انتفاضة أغسطس ١٧٩٢ ضد الملك بنتيجة عدة انتكاسات سياسية ساقتها له اللجنة ، ورئيسها روبسيير الذي غدا العضو الأكثر تأثيرًا في فرنسا ، ومعروفًا بتدابيره الراديكالية في الداخل والخارج . وفي ٢٤ يونيو ، صدر أول دستور جمهوري في فرنسا ، وأجرى تعديلات جذرية في نظام الحكم ، خصوصًا من ناحية الاقتراع العام لجمع المواطنين.

أصبحت المقصلة ، وهي طريقة تنفيذ عمليات الإعدام في فرنسا الثورية ، رمزًا لعهد الإرهاب بدءًا من لويس السادس عشر ، إلى الملكة ماري أنطوانيت ، إلى بريسوت ، وسواهم من الشخصيات العامة أدانت المحكمة الثورية آلاف الناس بالإعدام عبر المقصلة في ذروة عهد الإرهاب ، فإن أدنى تلميح من الأفكار المضادة للثورة أو الأنشطة (كما في حالة جاك هيبير، انتقاد الأشخاص الذين هم في السلطة) يمكن الحكم عليهم بالإعدام في محاكمات قصيرة . في العديد من الحالات مات الناس بسبب آرائهم السياسية ، وفي بعض الحالات لمجرد الاشتباه ، أو ولوجود مصلحة عامة في التخلص منها . كان معظم ضحايا المقصلة يتم نقلهم بعربة خشبية مفتوحة تشبه عربة المزراعين ، ليتمكن الناس من مشهادتهم . في المناطق الفرنسية المتمردة ، كان لممثلي الحكومة سلطة غير محدودة للقمع الشديد للتجاوزات . الكنيسة بدورها عانت من عهد الإرهاب ، فأراد روبسبير نشر عبادة الطبيعة ، وقام في كاتدرائية نوتردام يوم ١٠ نوفمبر، بالاحتفال بالمناسبة فيها وفي يونيو ١٧٩٤ توصل مجموعة من ذوي السلطة للاتفاق على اعتبار "الكائن الأسمى" دين الدولة الجديدة في النهاية، أضعف عهد الإرهاب الحكومة الثورية .